

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٥٨

الأربعاء، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ٠٩/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد عمروف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد لندكفيسك
	الصين	السيد ليي تشينغ
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

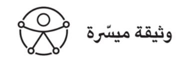
بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفغانستان (١٢ إلى ١٥ كانون الأول/يناير ٢٠١٨)

N1801275 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ٠٩/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفغانستان (١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سيستمع مجلس الأمن خلال هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية تقدمها رئيسة بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، الموفدة خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير، وهي كازاخستان.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لكازاخستان.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر، بالنيابة عنا جميعا، حكومة أفغانستان، وكذلك الممثل الخاص للأمين العام، السيد ياماموتو، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على ما قدموه من دعم ومساعدة كاملين أثناء الأعمال التحضيرية للزيارة الفعلية لأفغانستان.

وأود أيضا أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن الذين رافقوني في تلك الزيارة السريعة ولكن المثمرة للغاية لكابل. حيث تمكّنا من التحدث مع أكثر من ١٢٠ شخصا خلال ١٥ اجتماعا في غضون يوم ونصف. وأشكرهم على مواكبة هذه الوتيرة السريعة.

وخلال الزيارة إلى كابل، التقى الوفد بالرئيس والرئيس التنفيذي لأفغانستان وغيرهما من كبار المسؤولين الأفغان، بمن فيهم مستشار الأمن القومي، ورئيس المجلس الأعلى للسلام، ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية والزراعة والاقتصاد، والطاقة والمياه، والتجارة، وغيرهم. والتقينا أيضا بأعضاء البرلمان والمنظمات النسائية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الأحزاب السياسية وهيئات إدارة الانتخابات، فضلا عن قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وشكلت هذه الزيارة الخاطفة فرصة لأعضاء مجلس الأمن للفهم المباشر لاحتياجات البلد وأولوياته، والتعبير عن التضامن مع شعب أفغانستان وحكومته. وكما يعلم أعضاء المجلس، كانت هذه أول زيارة يقوم بها مجلس الأمن منذ عام ٢٠١٠. وكان من المهم بالنسبة لمجلس الأمن تأكيد دعمه للجهود المتواصلة لإحلال السلام والاستقرار والتقدم في أفغانستان. ومن حيث الجوهر، لا تزال ثمة عدد من التحديات التي ظهرت خلال آخر زيارة للمجلس، ولكن نشأت تحديات وفرص جديدة في غضون ذلك. واسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات الأولية الرئيسية. حيث يجري إعداد تقرير كامل عن البعثة، وسيتم نشره مع المزيد من التفاصيل.

وتتجلى الملاحظة الأولى في استمرار انعدام الأمن الذي لا يزال يشكل العقبة الرئيسية أمام جهود تحقيق الاستقرار. ولا تزال الحالة الأمنية شديدة التقلب. ولاحظت البعثة مع القلق تزايد ضحايا الجماعات الإرهابية، بمن في ذلك الوافدين الجدد الذين يتبنون بشكل متزايد تكتيكات عنيفة. ويتمثل أحد الاتجاهات المثير للقلق في نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان في شرق البلد وشماله. فقد كثف أعضاء هذه الجماعة الهجمات ضد السكان الشيعة والاعتداءات على أماكن عبادتهم، مما يعرض إمكانية تفاقم التوترات الطائفية والإثنية في البلد.

وتضاف إلى هذه التحدياتُ الناجمة عن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من سورية والعراق الذين يعيدون التجمع

في أفغانستان. وثمة شواغل بشأن احتمال استخدام الأراضي الأفغانية لزعزعة استقرار البلدان في المنطقة. وفي هذا الصدد، أكد المحاورون من الحكومة الأفغانية على الحاجة إلى زيادة التعاون الإقليمي في مكافحة ومنع الإرهاب ومكافحة انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

كما أكد محاورونا على الصلات القائمة بين التطرف العنيف، والجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية المنظمة تنظيما جيدا والشبكات الإجرامية المتعلقة بإنتاج المخدرات والاتجار بها واستغلال الموارد الطبيعية. وعندما تموّل الحرب من تجارة المخدرات، فهناك أمكانية أن يؤثر انعدام الأمن سلبا على الاستقرار في المنطقة. غير أن انعدام الأمن يؤثر أيضا على السياسة المحلية، التي تم تحديدها بوصفها أحد أكبر التحديات التي تواجه إجراء الانتخابات. وفي المقابل، فإن العقبة الرئيسية أمام السلام، وفق عدد من المحاورين داخل الحكومة والبرلمان، هو وجود ملاذات آمنة لحركة طالبان في الخارج. وأكدت الحكومة من جديد استعدادها للمشاركة بصورة بناءة مع البلدان المجاورة من أجل الحد من الإرهاب، والتفاوض.

ثانيا، هناك حاجة إلى تحقيق مزيد من النتائج الملموسة إذ يبد أن عملية السلام تحرز تقدما ضئيلا. وجاءت الزيارة قبل اجتماع عملية كابل المزمع عقده في شباط/فبراير، حيث يتوقع أن تقدم الحكومة استراتيجيتها للتوصل إلى تسوية مع المعارضة المسلحة. وكان هناك إجماع على وجوب إنهاء النزاع واتخاذ تدابير أكثر من الحلول العسكرية البحتة. ولن تدحر المعارضة المسلحة إلا الجهود الشاملة. لا يوجد حل عسكري في أفغانستان في غياب عملية سياسية.

ولقد أحيطت البعثة علما بهيكل المجلس الأعلى للسلام وعمله وخططه للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠. واستنادا إلى التجربة الإيجابية لاتفاق سلام عام ٢٠١٦ المبرم مع الحزب الإسلامي، بقيادة قلب الدين حكمتيار، يعتزم المجلس الأعلى للسلام بدء محادثات مع حركة طالبان. ومع ذلك، لم يكن بعض المحاورين متفائلين جدا، مدعين بأن حركة طالبان لم تتخذ خطوات هامة نحو إرساء عملية السلام، على الرغم من المبادرات الحكومية. وفي الوقت نفسه، فإن العمل مع حركة طالبان مجزأة وليس كحزب سياسي يعقد آفاق الحوار البناء. وأكد المسؤولون الحكوميون والبرلمانيين على أهمية عملية شاملة بقيادة وملكية أفغانيتين من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار في الأجل الطويل.

أما الملاحظة الثالثة فهي أن عملية السلام تجري بالتوازي مع الجهود الرامية إلى تعزيز شمول الجميع والشفافية في شؤون الحكم والانتخابات والإصلاحات. كما قدم أعضاء لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية إحاطة إعلامية للوفد بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات المقبلة في ٢٠١٨، بما في ذلك وضع سجل مُحسّن للناخبين. ولخصوا التدابير المتخذة لمعالجة نقص الثقة في هيئات إدارة الانتخابات من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وأكدوا التزامهم بتنظيم انتخابات شفافة في هذا العام. كما أشير إلى الحاجة إلى دعم المانحين والحكومة، وكذلك إلى البيئة الأمنية الصعبة.

وكرر أعضاء المجلس التأكيد على ضرورة إجراء انتخابات هذا العام تتسم بالشفافية وحسن التوقيت والشمول والحياد من أجل كفالة مصداقية الحكومة، وإعادة بناء ثقة السكان في مؤسساتهم، ومنع المزيد من زعزعة الاستقرار. وفي حين أن خطط الانتخابات جارية، تواصل حكومة الوحدة الوطنية أيضا تحديد أولويات برنامجها للإصلاح، مع التركيز على تدابير مكافحة الفساد، وسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني. وفي الوقت نفسه، أعرب عن عدد من الجماعات السياسية عن الشواغل المتزايدة بشأن التشرذم داخل الحكومة، مما أوجد التوترات السياسية. وأشاروا إلى الحاجة إلى استعادة الحوار البناء بين القوى السياسية.

كما استمع أعضاء المجلس الزائرون لما أثير بشأن التحديات الاجتماعية – الاقتصادية المستمرة التي تقوض التقدم المحرز في الحوكمة. وتشمل هذه التحديات بوجه خاص انعدام التعليم في صفوف السكان، والشباب الذين يبلغ عددهم ٤٠٠ ٠٠٠ وينضمون سنويا إلى سوق العمل المنهكة أصلا، والـ ٣٩ في المائة من السكان الذين .يعيشون تحت خط الفقر. وأكد المسؤولون الحكوميون على الحاجة إلى تكثيف الجهود الإنمائية من أجل المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للسكان.

كما قدمت للبعثة إحاطات إعلامية بشأن التقدم المحرز والتحديات فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في البلد. وكما قام رئيس اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان مع بالتركيز خصوصا على حقوق الأطفال، ومسائل حماية الضحايا المدنيين. كما ناقشت السيدة الأولى مع أعضاء البعثة مسألة تمكين المرأة .

رابعا، لا تزال المساعدة الدولية ضرورية لتحقيق السلام والمصالحة. وتتوقع عملية كابل انتقالا بقدر أكبر من المسؤولية والملكية الأفغانيتين في مجالي الأمن والشؤون المدنية، ولكن هذا لا يعني أن أفغانستان لا تحتاج إلى مزيد من الدعم من المجتمع الدولي. وفي معظم الاجتماعات، استمع أعضاء مجلس الأمن لما أثير عن أهمية مواصلة تقديم الدعم إلى أفغانستان، سواء كان ذلك عن طريق تقديم الدعم لمكافحة الإرهاب بالتعاون بشأن الحدود، أو تقاسم البيانات وبناء القدرات، أو من خلال المساعدة الإنمائية في عملية التعمير، بما في ذلك تقديم الدعم إلى المنطقة. واستمعوا إلى ما قيل بشأن ضرورة أن تقود أفغانستان هذه العمليات وأن تؤدي دورا محوريا في تنسيق المعونة. وفي هذا الصدد، كرر الرئيس غني طلبه المتمثل في زيادة المساعدة للميزانية وتنفيذ عملية أمم متحدة واحدة من أجل ضمان الاتساق بين كيانات الأمم المتحدة. وأشار آخرون إلى الحاجة إلى تحسين تنسيق الدعم المقدم من المانحين من أجل الوصول إلى المحتاجين.

وكررت الحكومة أيضا دعمها للعمليات الإقليمية المختلفة التي تعزز الآفاق لعملية السلام يملكها الأفغان. وكانت هناك إشارات إلى مجموعة متنوعة من الصيغ والاستراتيجيات الإقليمية أو الثنائية أو الثلاثية مثل استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة في جنوب ووسط آسيا، التي حظيت بترحيب واسع النطاق، وكذلك المنتديات من قبيل عملية قلب آسيا – اسطنبول. وأكد الرئيس غني على أهمية وحدة مجلس الأمن وتوافق آرائه بشأن أفغانستان. وأعرب مع كبار أعضاء الحكومة عن التقدير للدعم المقدم من مجلس الأمن ولا سيما من كازاخستان، لإبقاء أفغانستان على جدول الأعمال.

أود أن أبدي ثلاث ملاحظات. يمكن توطيد السلام والاستقرار عن طريق التكامل الاقتصادي والاتصال مع المنطقة. ولئن كانت الحكومة الأفغانية قد أكدت على أهمية المساعدة الإنمائية في تعزيز استقرار أفغانستان، فقد كشفت المناقشات عن تفضيل نموذج جديد قائم ليس على المعونة فحسب ولكن أيضا على زيادة فرص الاستثمار بصفة خاصة في مجالات التجارة والهياكل الأساسية، والطاقة، وتبادل الحلول المتعلقة بالسوق، والاتصال الإلكتروني. وأكد الرئيس غني والوزراء على الإمكانيات الاستثمارية لأفغانستان والكيفية يمكن بها لترابط الأسواق وطرق النقل بين البلدان أن يخلق الحوافز لتحقيق السلام والتنمية في المنطقة.

وفي هذه الرؤية، فإن التنمية الاقتصادية والمزيد من التعاون الإقليمي هما عاملان من العوامل الهامة في تحقيق الأمن في أفغانستان. وأكد الرئيس غني على الأصول التي يملكها في بلده، مثل الموقع الجغرافي، ورأس المال البشري والموارد الوطنية، الأمر الذي يمكن أن ييسر إدماج أفغانستان في العمليات الإقليمية. وفي المقابل، من شأن المبادرات الإقليمية أن تسهم في تحقيق الاستقرار طويل الأجل في أفغانستان. وتكلم أعضاء المجلس الوزاري بشأن إمكانية عدة مشاريع، بدءا من مبادرة الحزام والطريق، إلى خط

الأنابيب بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ومشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا، فضلا عن الخطط الموضوعة لإنشاء ممر بالألياف الضوئية إلى الصين. كما عولوا على التطور السريع لممرات السكك الحديدية من بلدان آسيا الوسطى والصين وإيران إلى جنوب آسيا عبر أراضي أفغانستان، فضلا عن تطوير مينائي غوادار وتشاباهار لتزويد البلدان غير الساحلية في آسيا الوسطى بإمكانية الوصول إلى المياه الدافئة.

إن التعاون القوي فيما بين البلدان المجاورة أمر حاسم في تعزيز الاستقرار والازدهار في أفغانستان وحولها. وهذا هو نموذج التكامل الاقتصادي والاستقرار الذي يمكن لأي منطقة دون إقليمية استخدامه لمنع نشوب النزاعات واستعادة السلام.

وفي هذه المرحلة، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أن هذه الرسالة هي بالتحديد موضوع المناقشة الوزارية التي يعقدها وفد كازاخستان يوم الجمعة ١٩ كانون الثاني/يناير، برئاسة وزير الخارجية.

استأنف مهامي الآن كرئيس للمجلس.

باسم المجلس، أود أن أعرب عن التقدير لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة على الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم الهامة.

رفُعت الجلسة الساعة ٥٠/٠٩.